



البيخومتري ومتناولية التعليم العالي لدى الطلاب العرب: أداة تصنيف أم إقصاء؟

{توصيات الورقة البحثية المشتركة لمركز دراسات ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي، والتي أعدها الباحث مهند مصطفى}

توصيات الورقة البحثية

توزع التوصيات التي سنوردها في هذا القسم الى مستويين اثنين: المستوى الأول يتعلق بالمطلب الأساسي الذي تتبناه الورقة البحثية وتطالب وتوصي به وهو إلغاء كلي لامتحان البيخومتري كامتحان تصنيف للجامعات، لما يحمل من أبعاد تمييزية صارخة ضد الطلاب العرب. أما المستوى الثاني من التوصيات فيتعلق بتوصيات مرحلية تقترح سياسات عمل للتعامل مع واقع الحالي حتى يتم تحقيق التوصية الأولى وهو إلغاء البيخومتري.

المستوى الأول:

إلغاء امتحان البيخومتري كأداة تصنيف وقبول للجامعات ومعاهد التعليم العالي: يوصي البحث بالعمل على إلغاء امتحان البيخومتري كأداة تصنيف الى مؤسسات التعليم العالي عموماً، والمؤسسات الجامعية خصوصاً. وذلك على ضوء نتائج البحث التي تكشف الأبعاد التمييزية الواضحة في الامتحان ضد الطلاب العرب، هنالك حاجة للمثابرة في طرح الموضوع ومحاولة إبقائه على أجندة العمل البرلماني والجماهيري، وخصوصاً وأن إمكانية إقامة تحالفات جماهيرية واجتماعية وحتى سياسية مع أقطاب يهودية هي واردة جداً. وقد أدى إلغاء الامتحان في العام 2003 كخيار أساسي ووحيد للاتحاق بالجامعات إلى زيادة عدد الطلاب العرب في الكليات المختلفة في الجامعات. لذلك هنالك حاجة الى استمرار المثابرة والنضال الجماهيري

والبرلماني من أجل إلغاء الامتحان، وتشكيل ائتلافات اجتماعية في هذا الخصوص. فقد قدم أعضاء الكنيست العرب خلال السنوات الماضية عدّة مشاريع قانون لإلغاء امتحان البيخومتري كأداة للتصنيف في الجامعات، هنالك حاجة للاستمرار في النشاط البرلماني في هذا الخصوص، وتجنيد أوسع تحالف برلماني-جماهيري من أجل إلغاء الامتحان، أو على الأقل، تقديم خيارات أخرى أمام الطلاب، لا بد من القول أن الامتحان يميز بالدرجة الأولى ضد الطلاب العرب، إلا أنه يميز أيضاً، بدرجات متفاوتة، ضد مجموعات أخرى في المجتمع الاسرائيلي، لذا فلا بد من الاستمرار بطرح الموضوع في الأروقة البرلمانية وبالتعاون مع أعضاء كنيست يهود يتفقون على أهمية إلغاء هذه الأداة أو التقليل من وزنها وحصريتها. إن استمرار طرح الموضوع في الكنيست من خلال مشاريع قانون أو من خلال طرحه على جدول أعمال اللجان البرلمانية المعنية، يضع القضية على أجندة النقاش الجماهيري والإعلامي، وهذا بحد ذاته في غاية الأهمية.

ومن أجل تنظيم العمل في هذا الصدد، هناك حاجة إلى تشكيل منتدى أو هيئة أو لجنة متابعة لموضوع البيخومتري، قد تتكون الهيئة من أشخاص، أو من مؤسسات فاعلة في مجال التعليم أو في المجال الجماهيري، بحيث تهدف هذه الهيئة إلى العمل على بناء سياسات في سبيل العمل على تجاوز هذه العقبة، وتوحيد الجهود من أجل إلغاء الامتحان، كما تهدف إلى العمل على متابعة التوصيات الواردة في البحث، أو أي توصيات

فإنه يكفي النظر إلى معدل العلامات التي يحصل عليها الطلاب العرب لنكتشف أن هذه المراكز والمعاهد لم تساهم في تحسين المعدل العام للطلاب العرب، وعليه نقترح العمل على تعليم مادة السيخومتري في المدارس العربية كجزء من المنهاج الدراسي من الصفوف الأولى.

2. الدورات التحضيرية: يتضح من استمرار الفجوة بين الممتحنين العرب واليهود أن تأثير الدورات التحضيرية على تحصيل الطلاب العرب محدود جداً، وعلى الرغم من أن الأبحاث تشير إلى هامشية هذه الدورات في تحسين علامة الطالب، مقارنة مع الاجتهاد الذاتي للطلاب، فإن على معاهد السيخومتري أن تركز في تحضيرها للطلاب على الاجتهاد الذاتي والتحضير الذاتي للامتحان، وذلك من خلال تبني سياسات تحضيرية وتعليمية جديدة تركز على جهد الطالب ودراسته الذاتية، وليس على تعليمه ضمن مجموعات كبيرة، أو على الأقل الدمج بين طريقة الكتاب-الدورة وبين طريقة الدورة-الكتاب، بحيث تعطى أهمية أكبر للطريقة الأولى أي الاجتهاد الذاتي على الاجتهاد والعمل الجماعي.

3. أماكن إجراء الامتحان: نقترح العمل في مستويات عدة، برلمانية ومؤسسية، وذلك من أجل إجراء الامتحان في بعض المؤسسات التعليمية العربية المعروفة، أو في المدن العربية المركزية كأحد الخيارات المعروضة، فعلى سبيل المثال، لماذا لا يُمتحن الطلاب من منطقة الناصرة في إحدى المؤسسات التعليمية في مدينة الناصرة، وخصوصاً وأن المتقدمين اليهود يقومون بإجراء الامتحانات، في بعض الأحيان، داخل التجمعات التي يعيشون فيها؟ ولماذا على المتقدمين، من منطقة وادي عارة أو المثلث إجراء الامتحان في جامعات تل أبيب أو بار إيلان أو حيفا؟ بينما هنالك كلية القاسمي في باقة الغربية التي بإمكانها أن تستقبل الطلاب لإجراء الامتحان، أو في إحدى المؤسسات التعليمية في مدينة أم الفحم. إن قيام الطلاب العرب بإجراء الامتحان في مؤسسة عربية، أو في البلدة التي يعيش فيها سوف يقلل من حدة التوتر التي تلازمه خلال الامتحان أو الإرهاق الذي قد يصيبه خلال السفر إلى مكان الامتحان والبحث عن الغرفة في الجامعة التي يكون قد دخلها للمرة الأولى في حياته، كل ذلك يزيد من توتره وربما يؤثر سلباً على تنفيذه للامتحان. ومن ناحية أخرى فكما أن الطلاب اليهود يقدمون الامتحان في بعض الأحيان داخل تجمعاتهم فلا بأس أن يحظى المتقدمون العرب بنفس الامتياز ونفس الخيار، وإن لم يكن له تأثير على نتيجة الامتحان.

أخرى تراها مناسبة في هذا السياق. وعلى هذا الأساس فإن البحث الحالي قد يشكل الأرضية المعرفية والسياساتية لعمل الهيئة المقترحة.

ومن أجل تدعيم النضال لإلغاء الامتحان بأبحاث مهنية، نعتقد أن هناك حاجة لاستمرار العمل البحثي في مسألة السيخومتري، وتخصيص الميزانيات لهذا الغرض. لقد انطلق البحث الحالي من خلال فحص الواقع الموجود وربطه بأداة التصنيف في الجامعات ونقدتها، ولكننا بحاجة إلى إجراء أبحاث امبيريقية حول مصداقية السيخومتري، أي أبحاث تنطرق إلى فحص هذه الأداة معرفياً وليس أنطولوجياً فقط، وذلك من خلال التعاون مع لجنة متابعة قضايا التعليم العربي وأقسام ودوائر المعارف والتربية والتعليم في السلطات المحلية وبمشاركة معاهد معينة للسيخومتري، ذلك أن أي بحث امبيريقى يحتاج إلى تكاتف جهات وجهود عديدة من أجل إنجازه، يهدف البحث الامبيريقى إلى فحص الأداة من الداخل، أي نقدها من الداخل، وليس فحص وبحث تأثيرها فقط. تنبع أهمية استمرار البحث في مسألة السيخومتري من حاجة معرفية أولاً، ولكسر احتكار المعرفة في هذا الموضوع ثانيًا، حيث أن المركز القطري يسيطر على المعرفة في هذا الخصوص وذلك لأنه يمتلك كل المعلومات المتعلقة بنتائج الامتحان وصياغته وكل ما يتعلق به معرفياً وبحثياً، فغالبية الإنتاج العلمي حول الامتحان يأتي من المركز القطري، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، هذا الأمر يعمق التبعية بين المعرفة وبين السلطة في هذا الموضوع، حيث أن الجهة التي تشرف على الامتحان وتبناه هي التي تقوم بإجراء الأبحاث عنه وتقوم على تقييمه، وهو أمر يجعل مسألة علاقة المعرفة بالسلطة مسألة في غاية الوضوح في هذا الصدد.

المستوى الثاني:

الى حين نجاح العمل والنضال على إلغاء امتحان السيخومتري، فإننا نعتقد أن هناك حاجة لتقديم توصيات مرحلية، تهدف إلى التعامل مع الواقع الحالي، واقع الامتحان وما ينطوي عليه من توجهات إقصائية ضد الطلاب العرب، وفي هذا السياق نقترح التوصيات المرحلية التالية:

1. إعتناء تعليم السيخومتري كجزء من المنهاج الدراسي: أدى التأثير الذي يلعبه امتحان السيخومتري على مدى قبول الطلاب للجامعات إلى نمو مراكز ربحية وتجارية تعمل على تقديم الدورات للطلاب كتحصير للسيخومتري، ويضطر الطلاب إلى دفع مبالغ كبيرة لهذه الدورات، بينما يعجز عن ذلك الطلاب ذوو الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية المتدنية. وكما أشرنا إلى عينة من الأبحاث التي ناقشت موضوع التحضير للسيخومتري،

4. إضافة خبراء عرب: هنالك حاجة الى إضافة خبراء ومهنيين عرب، او اقامة لجنة مهنية عربية تقوم على فحص امتحان البسيخومتري ومدى ملائمته للطلاب العرب، ان اقامة مثل هذه اللجنة تساعد على تقليص الانحراف الثقافي في الامتحان الى حد معين، وتأخذ بعين الاعتبار الخلفية التعليمية والثقافية التي جاء منها الطالب العربي، وخصوصا وان الفرق بين معدلات الطلاب العرب ومعدلات الطلاب اليهود هي تقريبا ثابتة، رغم التحسن الكمي والكيفي في جهاز التعليم العربي مما يؤكد انحراف الامتحان الثقافي، يذكر ان توصية كهذه جاءت في لجنة البروفيسور ماجد الحاج عام 1999 بخصوص دمج مهنيين عرب في إعداد الامتحان، ونقتبس ما جاء في تقرير الحاج بضرورة «إقامة لجنة مهنية يكون عرب مهنيين من بين أعضائها، حيث تقوم هذه اللجنة بفحص شامل للامتحان، وذلك من أجل تشخيص المضامين التي تشكل مشكلة للسكان العرب، وتقليص الأقسام المترجمة وصياغة مضمون يستعمل فيه مضامين ملائمة لاصحاب الخلفية الثقافية العربية والشرقية».

5. إعتقاد التصحيح المفضل: هنالك أهمية على ضوء ما ذكر أعلاه احتساب معدل مختلف لعلامات الطلاب العرب، بحيث تجري عملية تصحيح مفضل في حساب العلامات للمتقدمين العرب بحيث تؤدي الى تقليص هذه الفجوة الثابتة بين المجموعتين.